ألكسو
ALECSO
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
ALECSO
Alecso Observatory
مرصد الألكسو

النشرة الثالثة عشر لمرصد الألكسو

مارس 2024

وضع الأشخاص ذوي الاعاقة في الدول العربية وفي العالم

النشرة الثالثة عشر لمرصد الألكسو

مارس 2024

وضع الأشخاص ذوي الاعاقة في الدول العربية وفي العالم

إعداد

د. طارق بن يوسف

إشراف

أ.د. محمد الجمني

تصميم

م. حمدي العياري

توطئة:

يعتبر الأشخاص ذوو الإعاقة من الفئات الهامة في المجتمع التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما يعتبر إشراكهم في التعليم والتدريب والعمل اللائق حقًا أساسيا لهم لضمان تطويرهم الذاتي وتنمية مهاراتهم العملية بما يحقق العدالة في المعاملة وتكافؤ الفرص تماشياً مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تمّ اعتمادها في العام 2006، وبناء على جهود أممية، اعتمدت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري في 13 كانون الأول/ديسمبر 2006، وقد فتح باب التوقيع عليها في 30 آذار/مارس 2007. ودخلت حيز التنفيذ في 3 أيار/مايو 2008، وبحلول تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 وقعت عليها ما يفوق 180 دولة.

ففي الحياة اليومية نلاحظ العديد من العوامل التي تؤثر سلباً على الأشخاص ذوي الإعاقة وتجعلهم عرضة لانخفاض مستوى احترام الذات أو انعدام الثقة في قدراتهم ومنها استبعادهم بشكل فعلي من العديد من الأنشطة الاجتماعية وقلّة الفرص المتاحة لهم للحصول على التعليم والتدريب وبعض الخبرات الحياتية مقارنة بنظرائهم من غير ذوي الإعاقة. ولهذا السبب كان من الضروري معالجة هذه المشكلة من خلال دمجهم وإشراكهم في البرامج التدريبية وتشجيعهم على التفاعل والمشاركة الكاملة وتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة لهم لتمكينهم وإزالة الحواجز التي تعيق مشاركتهم.

هذا وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن مليار شخص في العالم يعانون من نوع من أنواع الإعاقة. وبحلول عام 2030، من المتوقع أن يصل عدد كبار السن الذين تبلغ أعمارهم 60 عاماً فأكثر والذين يواجهون إعاقات مرتبطة بالعمر إلى 1.4 مليار شخص، وقد يرتفع هذا العدد إلى 2.1 مليار شخص بحلول عام 2050. وإلى جانب هذا، هناك 1.1 مليار شاب معرضون لخطر المعاناة من شكل من أشكال فقدان السمع بسبب عادات الاستماع غير الآمنة. وفي ضوء هذه الأرقام، يمكن أن يتأثر نصف سكان العالم بأحد أشكال الإعاقة في غضون ثلاثين عاماً. كما تشير

التقديرات إلى أن 80 في المائة من مجموع المعوقين يعيشون في الدول النامية، حيث يشكل العجز والإعاقة دافعين حقيقيين للإقصاء والفقر. وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن عدد الأشخاص الذين يعانون من إعاقات بصرية، على مستوى العالم، يبلغ حوالي 285 مليوناً، منهم 39 مليوناً مكفوفاً، ويشكل الأشخاص الذين تزيد أعمارهم على 50 عاماً 82 في المائة من جميع المكفوفين. كما تقدر منظمة الصحة العالمية أن هناك 466 مليون شخص يعانون من ضعف السمع الذي يشكل إعاقة، أي حوالي 6.1 في المائة من سكان العالم.

هذا وتتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضاً الأمل في تحسين نوعية الحياة والإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة في الحاضر والمستقبل، بما في ذلك: السطوح البينية من العقل إلى الآلة، ومعينات التنقل ذاتية التوجيه، والسيارات ذاتية القيادة. وتعد إمكانية النفاذ الرقمي عاملاً أساسياً لضمان احترام حق كل شخص في أن يكون قادراً على المشاركة في عالم متصل، حيث إنها تتيح الشمول الرقمي والخطاب الشامل لجميع الأشخاص - بصرف النظر عن العمر أو الجنس أو القدرة أو الموقع.

ومن خلال هذه النشرة سوف نقوم بتحليل البيانات والمؤشرات المتوفرة حول وضع الأشخاص ذوي الاعاقة في الدول العربية من حيث الحجم والتوزيع حسب الفئة العمرية والجنس والدولة. ويعتبر طرح إشكاليات النفاذ العام والرقمي أولوية رئيسية في الالتزامات العالمية المختلفة المتعلقة بالشمول، مثل: اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة واستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة.

1- بيانات حول مدى انتشار نسبة الإعاقة حسب السن والجنس في الدول العربية والعالم

يشكل الأشخاص ذوو الإعاقة وفق منظمة الصحة العالمية 15٪ من سكان العالم. أما بالنسبة للإحصاءات في الدول العربية، فيرتبط الارتفاع في عدد الأشخاص ذوي الإعاقة بالتغيرات الديموغرافية المختلفة في الحياة وانتشار المشكلات الصحية التي تسبب الإعاقة والأمراض المزمنة وتزايد شيخوخة السكان. ويوجد إلى جانب ذلك عوامل أخرى مثل حوادث المرور والكوارث التي ربما تكون قد ساهمت في زيادة أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة في سياقات معينة وزواج الأقارب والمتابعة الصحية قبل وبعد الولادة وغيرها.

هذا ويتم جمع البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة من خلال عدّة مصادر من أهمها:

المسوحات والتعدادات السكانية المنجزة من قبل الأجهزة الوطنية الإحصائية،

قواعد بيانات إدارية،

المجتمع المدني خاصة المعني بمتابعة الأشخاص ذوي الإعاقة.

قواعد البيانات الإقليمية والدولية

الدراسات الدولية المتخصصة.

وقد تبين من خلال البيانات المتوفرة والصادرة عن الدول العربية أن حوالي 2٪ من العرب فقط قد أبلغوا عن الإصابة بإعاقة، مع تفاوت بين الدول ولكن تبقى الاتجاهات متقاربة حسب السن باستثناء ما تمّ تسجيله في تونس وفي المغرب.

وتشير الإحصاءات المتوفرة إلى أن نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة، حسب التعريف الذي يوصي به فريق واشنطن، تتراوح بين 0.2 و5.1 في المائة من مجموع السكان في البلدان العربية التي تتوفّر بها بيانات.

ونلاحظ من خلال مجموعة الرسوم البيانية عدد 1 المتعلقة بتطور نسبة الإعاقة حسب الفئة العمرية أنّ النسبة مستقرة في حدود 0.5 إلى أقل

من 2 بالمئة في الفترة العمرية بين الولادة إلى حدود سن 44 سنة ثم تتطور النسبة بشكل تدريجي لتصل إلى ذروتها انطلاقا من سن 60. ويبقى السؤال المطروح لماذا النسبة المصرح بها في تونس والمغرب مرتفعة وتفوق 30 بالمئة لكبار السن (65+) بينما تتراوح هذه النسبة بين 5 و19 في المئة في بقية الدول العربية لنفس الفئة العمرية. وقد تكون الإشكالية ثقافية متعلقة بعدم الإبلاغ عن الإعاقة.

رسوم بيانية عدد1: النسبة المئوية لانتشار الإعاقة حسب الفئة العمرية:

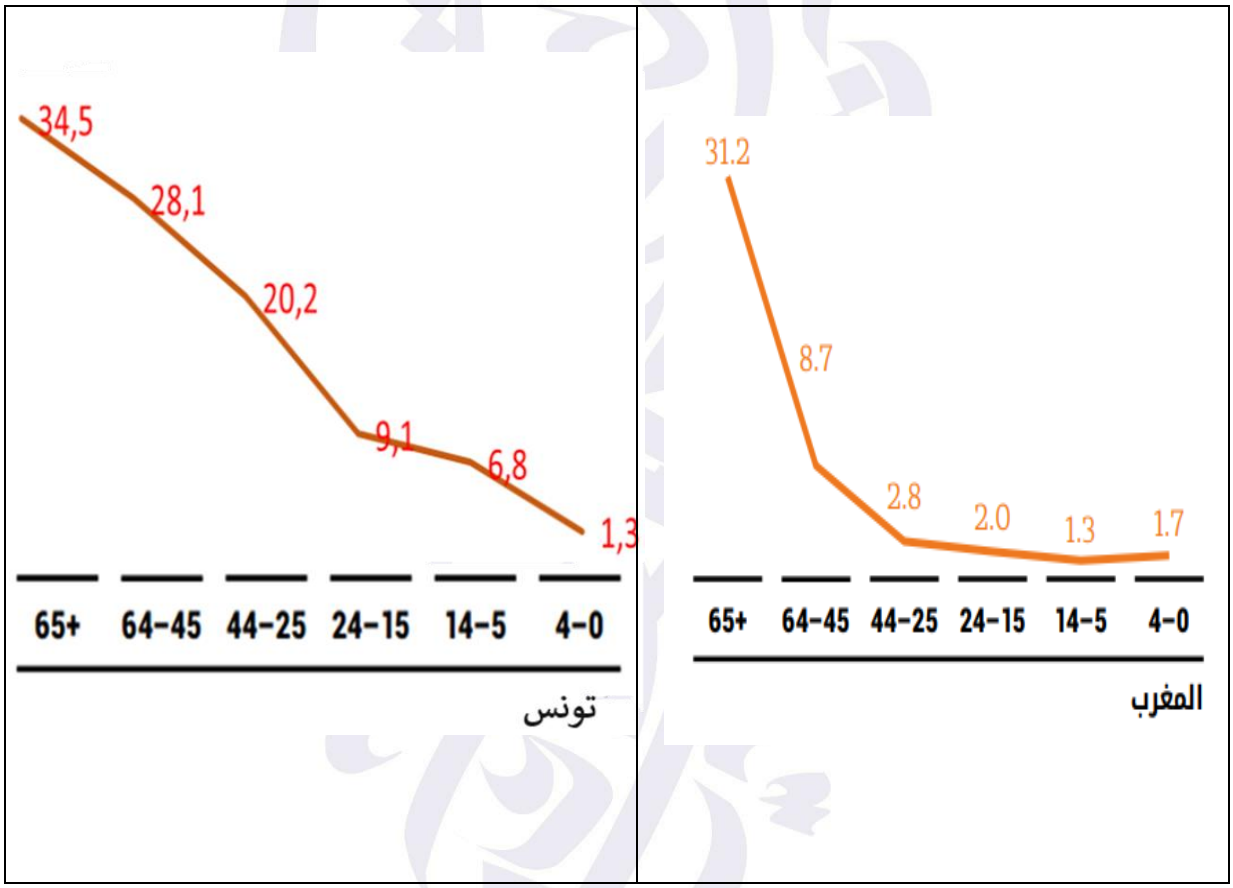

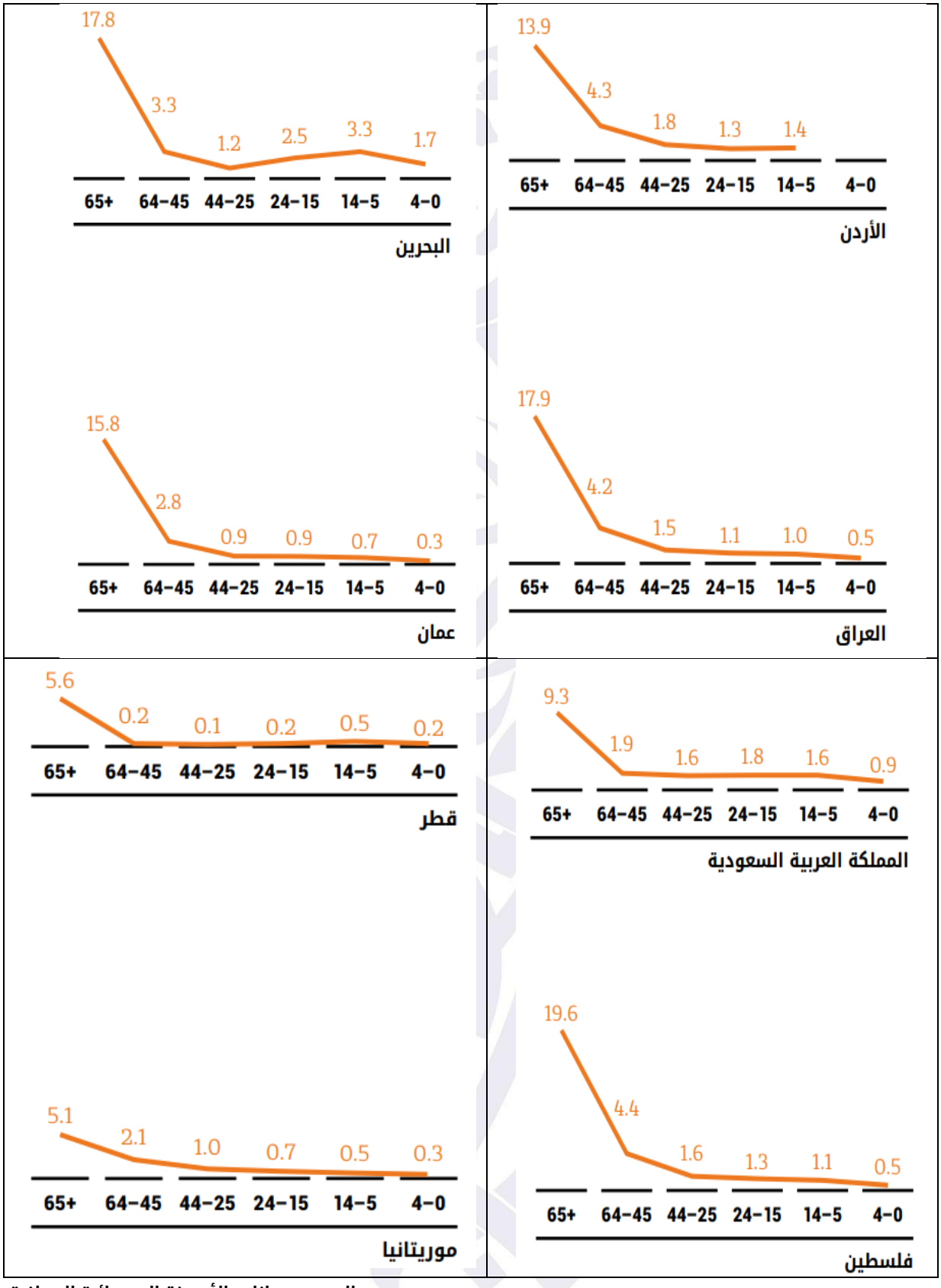

المصدر: بيانات الأجهزة الإحصائية الوطنية

وقد نتأكد من النسب المرتفعة في عدم الإبلاغ عن إعاقة عند تصفح تطور نسبة المعوقين من الإناث حسب الفئة العمرية حيث أنّ النسبة تتراوح بين 33 و40 بالمئة في فئة العمرية 0-44 سنة في أغلب الدول العربية التي توفرت لديها البيانات باستثناء تونس والمغرب وموريتانيا أين نلاحظ نسب متقاربة للذكور والإناث كما هو مبين بالرسوم البيانية عدد 2.

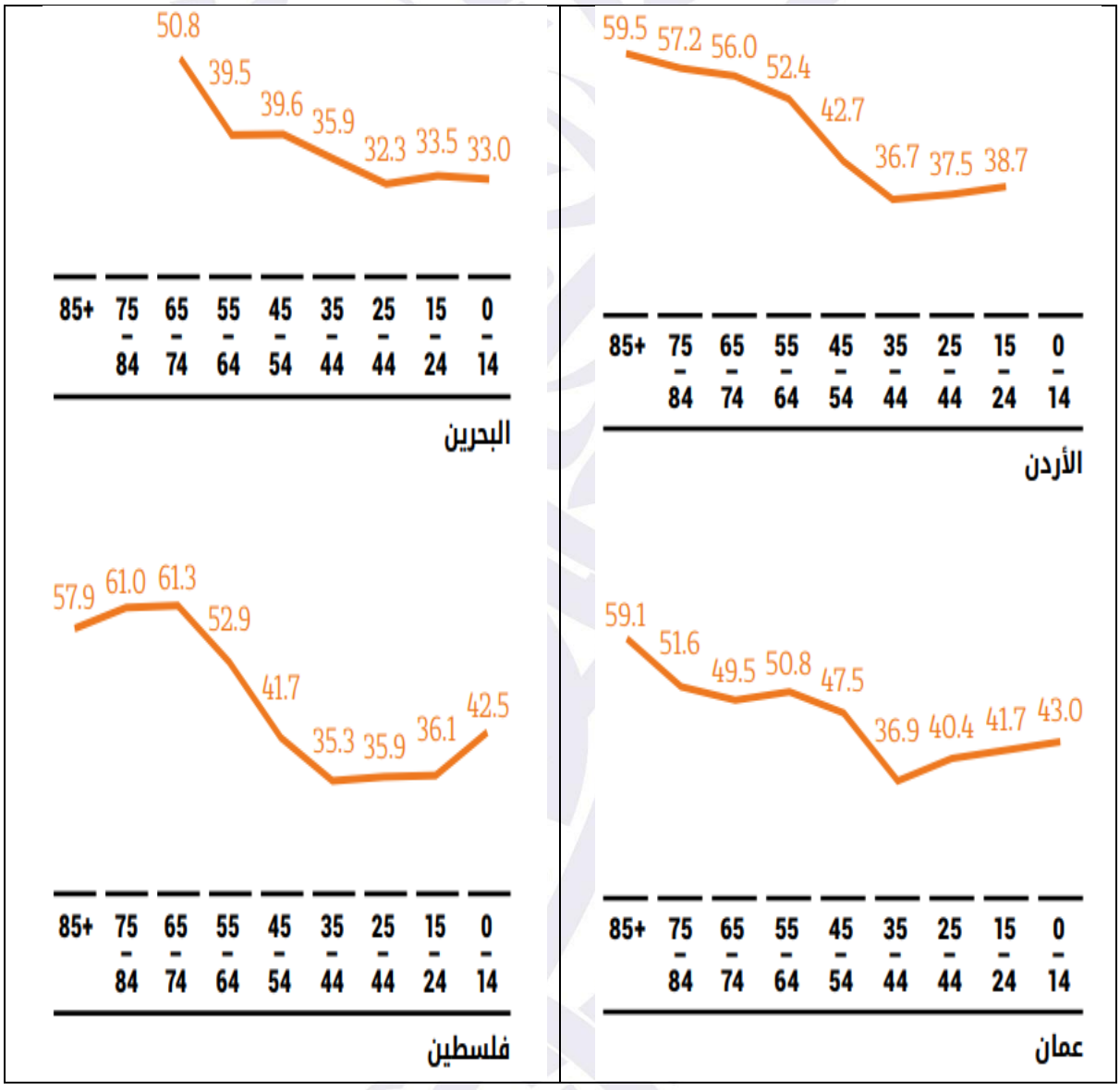

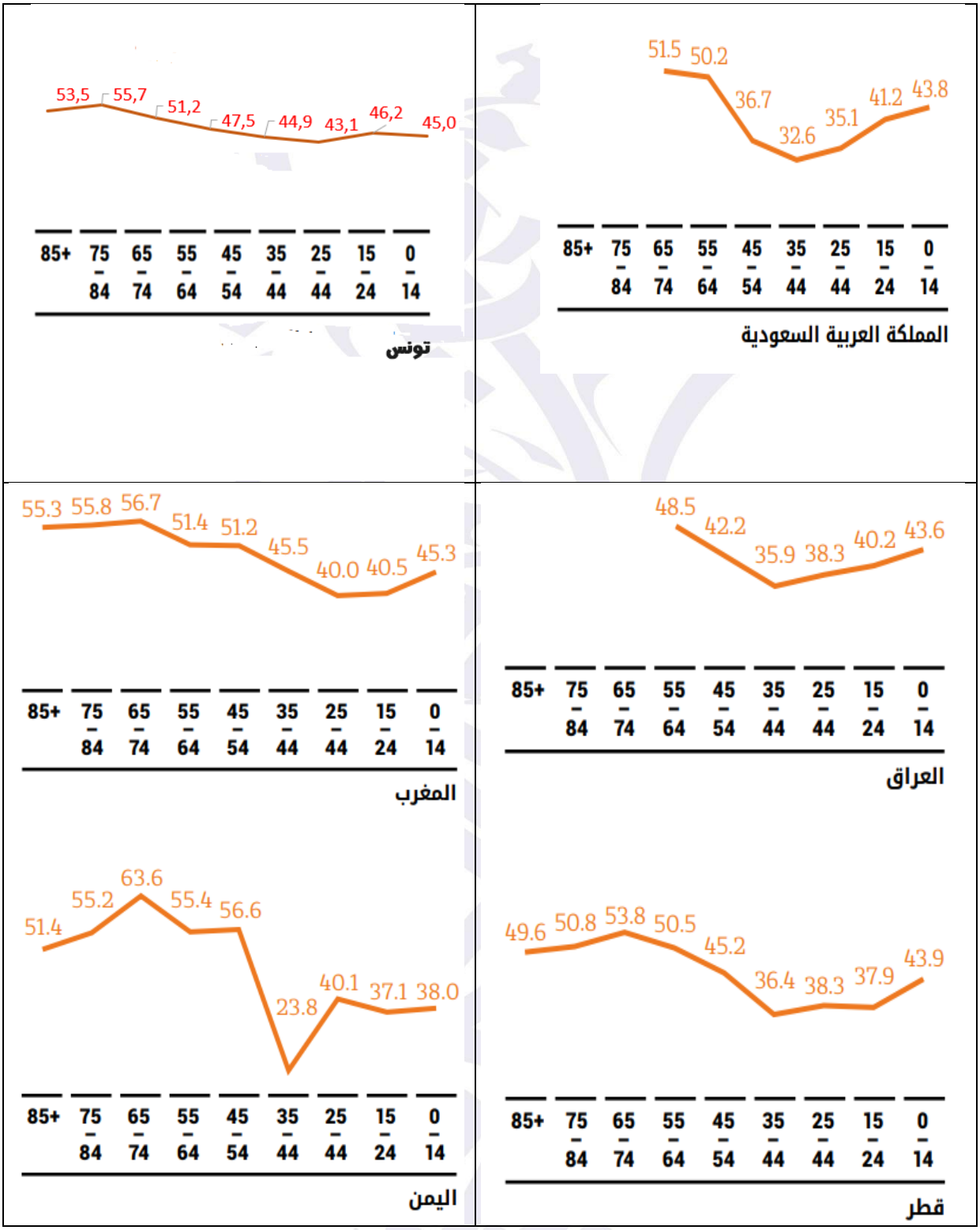

المصدر: بيانات الأجهزة الإحصائية الوطنية

2- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة – الأمم المتحدة

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هي معاهدة دولية لحقوق الإنسان تابعة للأمم المتحدة تهدف إلى حماية حقوقهم وكرامتهم. تلزم الأطراف في الاتفاقية تعزيز وحماية وضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة وضمان تمتعهم بالمساواة الكاملة بموجب القانون. وأسهمت هذه الاتفاقية باعتبارها حافزا رئيسيا في الحركة العالمية من مشاهدة الأشخاص ذوي الإعاقة كمواضيع للصدقة والعلاج الطبي والحماية الاجتماعية نحو النظر إليهم كأعضاء كاملي العضوية وعلى قدم المساواة في المجتمع مع حقوق الإنسان. بل هو أيضا أداة للأمم المتحدة الوحيدة حقوق الإنسان ذات البعد التنمية المستدامة الصريحة. كانت اتفاقية المعاهدة الأولى من الألفية الثالثة لحقوق الإنسان.

واعتمد نص الاتفاقية من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 13 ديسمبر 2006 وفتح باب التوقيع عليها في 30 مارس 2007. بعد التصديق عليها من قبل 20 دولة دخلت حيز التنفيذ في 3 مايو 2008 .

في مجال النفاذ الرقمي، ظهرت في السنوات الأخيرة مبادرات وممارسات في مجال تعزيز إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال لأغراض التنمية الشاملة للإعاقة في جميع أنحاء العالم. وتعزيز القاعدة المعرفية لدى أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تعزيز إمكانية وصول ذوي الإعاقة إلى المعلومات من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

في عام 2013 تمّ اعتماد معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات، وتركز هذه المعاهدة على الاستثناءات من حقوق التأليف والنشر بما يسهل إيجاد نسخ ميسورة من الكتب وغيرها من الأعمال المحفوظة بموجب تلك الحقوق. وتبعا لاعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فمن المفروض ألاّ يتخلّف أحد عن الركب، وذلك بجعل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وغيرها من التكنولوجيات متاحةً للجميع، ولا سيما للأشخاص ذوي الإعاقة.

3- الوضع العام للأشخاص ذوو الإعاقة

حسب البيانات المتاحة يعاني ما يقدر بنحو 1.3 مليار شخص - أو 1 من كل 6 أشخاص في جميع أنحاء العالم - من إعاقة عميق، كما تقدر المنظمة العالمية للصحة أن بعض الأشخاص من ذوي الإعاقة يموتون قبل 20 عامًا من الأشخاص من غير ذوي الإعاقة.

هذا ويتعرض الأشخاص ذوو الإعاقة لخطر الإصابة بالاضطرابات والأمراض مثل الاكتئاب أو الربو أو السكري أو السكتة الدماغية أو السمنة أو سوء صحة الفم.

كما يصعب على الأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية التي لا توفّر ترتيبات الوصول اللازمة إلى الخدمات الصحية ويصعب على الأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إلى وسائل النقل التي لا يمكن تحمل تكاليفها أو التي لا توفر الترتيبات اللازمة للوصول إلى وسائل النقل التي لا يمكن تحمل تكاليفها أو التي لا توفر الترتيبات اللازمة لسهولة وصول الأشخاص من ذوي الإعاقة أكثر بـ 15 مرة من الأشخاص من غير ذوي الإعاقة.

وتنشأ أوجه عدم المساواة في مجال الصحة من الظروف غير العادلة التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الوصمة والتمييز والفقر والاستبعاد من التعليم والعمل، والحواجز داخل النظام الصحي والصحة نفسها.

4- الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة في العالم وفي الدول العربية:

على الرغم من اعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة منذ أكثر من عقد من الزمن، فإن هؤلاء الأشخاص كثيراً ما يُحرمون من الحق في العمل على قدم المساواة مع الآخرين، إذ يواجهون، وخاصة النساء، حواجز سلوكية ومادية ومعلوماتية كبيرة تحول دون مشاركتهم في سوق العمل، ولا يتمتعون بنفس مستوى الوصول إلى فرص العمل مثل الأشخاص غير ذوي الإعاقة. ومقارنة مع الأشخاص غير المعاقين فإن نسبة البطالة وقلة مشاركتهم في سوق العمل تجعلهم ينصرفون إلى العمل غير اللائق الذي قد يجرهم في أغلب الأحيان الى الفقر. وفي هذا الإطار تبلغ نسبة السكان في سن الشغل (حسب بيانات منظمة العمل الدولية قاعدة بيانات ILOSDG) الذين يشتغلون 33.2 % سنة 2021 في العراق بينما تبلغ هذه النسبة لدى الحاملين لإعاقة 18 % ولدى غير المعاقين 34 % ويبلغ معدل النسبة سنة 2019 في لبنان 43.4 % بينما لا تتجاوز 12.5 % لدى

الأشخاص ذوي الإعاقة بينما تبلغ النسبة في دولة فلسطين 34 % سنة 2022 ولا تتجاوز 9% للأشخاص ذوي الإعاقة.

4.1 يعمل الأشخاص ذوو الإعاقة في أغلب الأحيان في القطاع غير المنظم:

تعمل نسبة كبيرة من الأشخاص ذوي الإعاقة في البلدان النامية في وظائف غير رسمية تتميز عمومًا بانعدام الأمن والضمان الاجتماعي. وفي ثلاثة أرباع البلدان التي تتوفر عنها بيانات، يكون الأشخاص ذوو الإعاقة أكثر عرضة من غيرهم للعمل في القطاع غير المنظم. وهذا يعني أنهم يواجهون صعوبات أكبر في الوصول إلى الوظائف في الاقتصاد الرسمي، الذي يوفّر عمومًا دخلاً أكثر أمانًا واستقرارًا. وبما أن العمال غير المرسمين لا تشملهم تشريعات العمل أو الضمان الاجتماعي، فإن الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعملون بشكل غير رسمي يكونون في وضع أكثر عرضة للتهميش.

وفي الدول العربية التي تتوفر لديها بيانات تبلغ نسبة العاملين في القطاع غير المنظم (حسب بيانات منظمة العمل الدولية قاعدة بيانات ILOSDG) سنة 2022 في دولة فلسطين 53.9 % بينما ترتفع هذه النسبة إلى 71.7 % لدى الأشخاص ذوي الإعاقة بينما تتقارب هذه النسبة بين الحاملين وغير الحاملين لإعاقة في دولة العراق حيث تقارب النسبة 67 %.

4.2 الأشخاص ذوو الإعاقة هم أكثر عرضة للعمل لحسابهم الخاص:

في جميع البلدان التي تتوفر لديها بيانات، يكون الأشخاص ذوو الإعاقة أكثر عرضة من غيرهم للعمل لحسابهم الخاص، أي العمل لحساب أنفسهم أو المساهمة في الحياة الأسرية. وفي العديد من البلدان، يعكس هذا الفرص المحدودة المتاحة لهم للعثور على عمل مدفوع الأجر.

4.3 غالبًا ما يكسب الأشخاص ذوو الإعاقة أقل أجرا:

وفي غالبية البلدان التي تتوفر عنها بيانات، يكسب الأشخاص ذوو الإعاقة أقل أجرا من غيرهم، مما له عواقب مباشرة على قوتهم الشرائية ومستوى معيشتهم. وعلى الرغم من أن فجوة الدخل قد تعود إلى أن العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة يعملون بدوام جزئي، فإن انخفاض دخلهم الشهري يحد من قدرتهم على الاستهلاك ويعرضهم لخطر أكبر للوقوع في الفقر.

4.4 غالبا لا يكون الشباب ذوو الإعاقة في العمل أو التعليم أو التدريب:

تبدأ العوائق التي تحول دون وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مكان العمل في وقت مبكر. فالشباب من ذوي الإعاقة والذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة هم أكثر عرضة **بخمس مرات** لأن يكونوا خارج النظام التعليمي لا يمارسون العمل أو لا يتابعون تدريبا مهنيا مقارنة بأقرانهم من غير ذوي الإعاقة. وترتفع النسبة في بعض الدول العربية على غرار العراق وموريتانيا والأردن والسودان إلى ما يفوق 33% بينما تصل نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة إلى ما يفوق 60 % (مصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية).

كما أنّ معدل الشابات ذوات الإعاقة في هذا الوضع أعلى من الشباب ذوي الإعاقة بما يفوق عشرة نقاط في دول العالم بما في ذلك الدول العربية، مما يشير إلى وجود عوائق أمام مشاركتهن في سوق العمل أو مؤسسات التعليم والتدريب.

4.5 الوضع الوظيفي للأشخاص ذوي الإعاقة تدهور خلال أزمة كوفيد-19 في أغلب الأحيان:

تم إحراز تقدم كبير في معالجة مشكلة عدم المساواة والوصم الذي يعاني منه العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة بعد اعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2006، ونتيجة لذلك كانت مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل

تتزايد في العديد من البلدان في السنوات التي سبقت جائحة كوفيد-19. ومع ذلك، خلال الأزمة، توقف هذا التقدم، وانخفضت حصة الأشخاص ذوي الإعاقة في العمالة من عام 2019 إلى عام 2020 في 11 من 12 دولة تتوفر عنها بيانات. وأحد الأسباب المحتملة لهذا التدهور هو أن أكبر خسائر الوظائف كانت في قطاعي البيع بالتجزئة والضيافة، حيث يميل العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة إلى العمل بها. ومن المحتمل أيضًا أن الأشخاص ذوي الإعاقة الذين، كانوا يعانون من مشاكل صحية، فقدوا الرغبة في البقاء أو العودة إلى وظائف تعرضهم لخطر الإصابة بالفيروس.

5- الوضع المدرسي للأطفال ذوي الإعاقة في العالم وفي الدول العربية:

تقدّر منظمة اليونسف نسبة الأطفال ذوي الإعاقة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل وخارج المدرسة بحوالي **50%**. وترتفع الفجوة بين الجنسين بشكل كبير، إذ أن 42 % فقط من الفتيات ذوات الإعاقة يكملن تعليمهن الابتدائي، مقارنة بـ 51% من الأولاد في نفس الوضعية. كما أنّ الأطفال الذين يعانون من إعاقات بصرية أو سمعية أو جسدية أو ذهنية هم أكثر عرضة مرتين ونصف لعدم الالتحاق بالمدرسة على الإطلاق.

وحسب معاهدات حقوق الانسان فإنّ كل طفل له الحق في التعليم ولكن نسبة هامة من الأطفال ذوي الإعاقة محرومة من هذا الحق. وفي أغلب الأحيان لا يرغب الأولياء في إرسال أطفالهم إلى المدرسة إذ يخشون عدم القبول، أو التعرض للسخرية والاقصاء. ويعتقد الأشخاص أحيانًا أنه نظرًا لأن لديهم إعاقة، فلا داعي لإرسال أطفالهم إلى المدرسة، وأنهم لن يتمكنوا من التعلم، خاصة إذا كانت المدرسة غير قادرة على استيعابهم. والكثير من التحيزات تُبقي الأطفال ذوي الإعاقة بعيدًا عن المدرسة والعمل والمجتمع وقد تجعلهم في حالات نفسية تؤثر سلبا على مستقبلهم.

ففي أغلب البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، يظل الأطفال ذوو الإعاقة خارج المدرسة أكثر من أي مجموعة أخرى وفي صورة ما إذا ذهبوا إلى المدرسة، فإن الأطفال ذوي الإعاقة غالباً ما يكونون أكثر عرضة للتسرب المدرسي المبكر. وفي بعض البلدان، يمكن أن تؤدي الإعاقة إلى مضاعفة خطر خروج الطفل من المدرسة، مقارنة بأقرانه من غير ذوي الإعاقة. ولذلك ليس من المستغرب أن يمثل الأطفال ذوو الإعاقة في العديد من البلدان الغالبية العظمى من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس. وبالنسبة للأطفال ذوي الإعاقة الذين يتمكنون من دخول الفصول الدراسية، فإن جودة التعليم وشله الذي يتلقونه - في كثير من الأحيان في مدارس منفصلة - يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الاستبعاد من البيئات السائدة إلى حد كبير وتأكيد المفاهيم المجتمعية الموجودة مسبقًا حول الإعاقة.

في الواقع هنالك عوامل عديدة تحدّ من حصول الأطفال ذوي الإعاقة على التعليم نذكر من بينها:

- ✓ ممارسات التدريس ليست ملائمة بشكل كافٍ لاحتياجات بعض الأطفال المعاقين. على سبيل المثال، يستخدم المعلمون تقنيات التدريس التقليدية مثل التكرار اللفظي ويطلبون من الطلاب نسخ المحتوى المكتوب من السبورة، دون توفير خيارات بديلة للأطفال ذوي الإعاقة البصرية أو الفكرية.
- ✓ غالبًا ما تكون المواد التعليمية، مثل الكتب المدرسية، غير كافية ولا يمكن للطلاب الذين لا يستطيعون الرؤية جيدًا، على سبيل المثال، الوصول إليها. يتلقى المعلمون بشكل عام تدريبًا محدودًا أو لا يحصلون على أي تدريب على الإطلاق لتعليم الأطفال ذوي الإعاقة. على سبيل المثال، قد لا يفكرون في تقديم أحجام خطوط أكبر توضع على المكتب مباشرة أمام الطالب الذي يعاني من إعاقة بصرية، وقد يفترضون أن الطفل كسول أو يعاني من صعوبات في التعلم في حين أنه في الحقيقة لا يستطيع قراءة السبورة.

- ✓ غالبًا ما يكون من الصعب الوصول إلى البيئة المدرسية (سواء للوصول إلى المدرسة أو التنقل داخل المبنى) كما أن مواد التدريس والتعلم غير ملائمة. على سبيل المثال، لا تزال العديد من المدارس غير متاحة للطلاب الذين يستخدمون الكراسي المتحركة. وتفتقر المدارس في كثير من الأحيان إلى المراحيض ومرافق الصرف الصحي الملائمة لاحتياجات الأطفال ذوي الإعاقات الجسدية أو البصرية. ولا تستفيد الفصول الدراسية دائمًا من الضوء الطبيعي الكافي، وهو ما يمثل مشكلة بالنسبة للأطفال ضعاف البصر. ولا تتوفر وسائل النقل المدرسية بشكل عام، وعندما تكون متاحة، فهي غير مناسبة للأطفال ذوي الإعاقة.

ويمكن تحقيق نتائج إيجابية في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم الجيد والمنصف من خلال جهود الحكومات الوطنية لتنفيذ التوصيات التالية:

- إنشاء الأطر التشريعية المناسبة وتحديد الخطط الوطنية الطموحة للإدماج.
- توفير القدرات والموارد والقيادة اللازمة لتنفيذ خطط الإدماج الوطنية الطموحة.
- تحسين البيانات وتعزيز المساءلة عن العمل
- جعل المدارس والفصول الدراسية في متناول الجميع وملائمة للجميع
- ضمان وجود عدد كاف من المعلمين المدربين تدريبا مناسبا للجميع
- تحدي المواقف التي تعزز التمييز وتحافظ عليه
- خلق بيئة سياسية مواتية للتعليم الشامل، من خلال التدخلات المشتركة بين مختلف القطاعات.

إنّ التأخير في معالجة عدم المساواة بين الحاملين لإعاقة وغير الحاملين يؤدي إلى تأخير التقدم نحو التعليم الجيد والمنصف للجميع.

إن نقص البيانات عن الأشخاص ذوي الإعاقة يحد بشكل كبير من قدرة المجتمع الدولي على رصد حالة الأطفال والشباب والبالغين ذوي الإعاقة. لا توفر البيانات الحالية فهماً شاملاً لمجمل العيوب التي تواجهها الفتيات والنساء ذوات الإعاقة. ولم يتم إيلاء الاهتمام الكافي لضرورة جمع البيانات حول الإعاقة وربطها بمخرجات التعليم. وفي هذا الإطار هناك تحد هام لوضع وجمع بيانات ذات جودة عالية لقياس التقدم الحاصل وتحديد الإشكاليات.

من ناحية أخرى يحتاج المعلمون إلى التدريب على التعليم الجامع للمساعدة في إزالة الحواجز الناجمة عن الإعاقات. ويمثل إطلاق التصنيف الدولي المعياري الجديد لبرامج تدريب المعلمين (ISCED-T) فرصة لتقييم مدى معرفة المدرسين بهذا المجال والتأكد أنّ الدول حريصة على الادماج.

وجب التذكير أنّ الدولة الوحيدة في العالم التي وصلت إلى نسبة إدماج للأشخاص ذوي الإعاقة تقارب 99 % هي دولة إيطاليا، التي يمكن أن تمثّل النموذج الذي يمكن اتباعه في دول أخرى في العالم ومن بينها الدول العربية.

6- النفاذ الرقمي للأشخاص ذوي الإعاقة :

تُعرّف المادة 9 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكونها جزءًا لا يتجزأ من حقوق النفاذ، مثل وسائل النقل والبيئة المادية المحيطة. وصرح تحالف من أصحاب المصلحة المتعددين من الشركاء منهم الاتحاد الدولي للاتصالات ولجنة الأمم المتحدة للنطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة بأنه "لا ينبغي استبعاد أي شخص من استعمال الهواتف المتنقلة والإنترنت والتلفزيونات والحواسيب والمحطات الإلكترونية

والعدد الذي لا يحصى من التطبيقات والخدمات بما في ذلك في التعليم أو الحياة السياسية أو الأنشطة الثقافية أو الحكومة الإلكترونية أو الصحة الإلكترونية على سبيل المثال لا الحصر. والاستبعاد من التطبيقات التي تدعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعني الاستبعاد من مجتمع المعلومات، وكذلك من النفاذ إلى الخدمات العامة الأساسية وفرصة عيش حياة مستقلة

ونظراً لتزايد انتشار الأجهزة في حياتنا، فمن الأهمية بمكان أن يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة أو الذين يعانون من أمراض نادرة من النفاذ الكامل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفرص التي تتيحها في حد ذاتها. وتعد إمكانية النفاذ الرقمي عاملاً أساسياً لضمان احترام حق كل شخص في أن يكون قادراً على المشاركة في عالم متصل، حيث إنها تتيح الشمول الرقمي والخطاب الشامل لجميع الأشخاص - بصرف النظر عن العمر أو الجنس أو القدرة أو الموقع.

وتشمل الأمثلة الشائعة لسمات إمكانية النفاذ: تحويل الصوت إلى نص (العرض النصي)، والعرض النصي الآلي للحوار على الشاشة ولغة الإشارة للصم أو ضعاف السمع وأحجام الخطوط القابلة للتكبير.

كما يمكن أن يعاني الأشخاص ذوو الإعاقة من مجموعة واسعة من الظروف، من الإعاقات الخلقية إلى الأمراض النادرة التي تتطلب احتياجات متخصصة، والإصابات الناجمة عن الحوادث أو المرض، وإعاقات فقدان الحس أو الإدراك أو الأمراض المرتبطة بالعمر. وقد لا تدمج الشركات الخاصة سمات إمكانية النفاذ طواعية في منتجاتها وخدماتها، ولذلك تؤدي سياسة الحكومة دوراً قوياً لضمان إمكانية النفاذ إلى الخدمات، وكذلك المعايير التقنية اللازمة لضمان مراعاة إمكانية النفاذ في تصميم المنتجات والخدمات التكنولوجية.

وتعتبر التحديات في هذا المجال كبيرة وتتطلب مجهودا إضافيا إذ تشير التقديرات إلى أن 80 في المائة من بين

الأشخاص الحاملين لإعاقة يعيشون في الدول النامية، حيث يشكل العجز والإعاقة دافعين حقيقيين للإقصاء والفقر. وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن عدد الأشخاص الذين يعانون من إعاقات بصرية، على مستوى العالم، يبلغ حوالي 285 مليوناً، منهم 39 مليون مكفوفً، ويشكل الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 50 عاماً 82 بالمائة من جميع المكفوفين. كما تقدر منظمة الصحة العالمية أن هناك 466 مليون شخص يعانون من ضعف السمع الذي يشكل إعاقة، أي حوالي 6.1 في المائة من سكان العالم.

وعلاوة على ذلك، يُعترف بإمكانية النفاذ الرقمي كأولوية رئيسية في الالتزامات العالمية المختلفة المتعلقة بالشمول، مثل: اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة واستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج ذوي الإعاقة.

إن إتاحة النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها لا تتعلق مجرد بمسألة حقوق الإنسان أو مسألة العدل والمساواة في النفاذ إلى الاتصالات والمعلومات والفرص للجميع. فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تحدث فرقاً حقيقياً في نوعية حياة الأشخاص الذين يعيشون في ظروف صعبة أو منهكة أو يعانون من إعاقات. ومن الأمثلة على ذلك:

- ✓ تحويل الصوت إلى نص لضعاف السمع.
- ✓ أحجام الخطوط القابلة للتكبير أو تحويل النص إلى صوت للأشخاص الذين يعانون من ضعف البصر أو تدهوره.
- ✓ أجهزة الاستشعار المستعملة في مجالات التحذيرات والفضاء وحركة الأشخاص الذين يعانون من ضعف البصر.
- ✓ المكتبات الرقمية للصم أو ضعاف السمع.
- ✓ النظام العالمي لتحديد الموقع (GPS) للأشخاص الذين يعانون من فقدان ذاكرة الموقع.

- ✓ ألبومات الصور أو التسجيلات الصوتية للأشخاص الذين يعانون من فقدان الذاكرة أو الخرف أو فقدان الذاكرة لفترة قصيرة، لتذكيرهم بماضيهم وهوية الأصدقاء والأقارب.
- ✓ إمكانية التنقل المستقل بالسيارات المستقلة وذاتية القيادة للمكفوفين أو ضعاف البصر.
- ✓ آلات إنتاج الكلام للأشخاص الذين يعانون من مرض العصبون الحركي، والذين لم يعودوا قادرين على الكلام، على سبيل المثال.

وتشمل أهداف التنمية 2030 هدفاً هاما موجهاً نحو تعزيز التزام الحكومات بجعل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شاملاً للأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة:

الغاية 9.2: ينبغي إرساء بيئة تمكينية لضمان نفاذ ذوي الإعاقة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع البلدان بحلول عام 2023.

وفي هذا الإطار ووفقاً لأحدث بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات، أنشأت، إلى غاية عام 2020، 84 دولة في العالم إطاراً تنظيمياً لضمان إمكانية نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشمل الأطر التنظيمية متطلبات إمكانية النفاذ من أجل: الاتصالات المتنقلة وإمكانية النفاذ إلى الويب والمشتريات العامة المتصلة بإمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبرامج التلفزيون أو الفيديو بالإضافة إلى مجالات أخرى.

وفي مجال تنمية الاتصالات يقوم الاتحاد الدولي للاتصالات بالعمل على توفير إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم النهوض بجدول الأعمال العالمي الشامل للإعاقة وتنمية مجتمعات رقمية شاملة للجميع. ويساعد قطاع تنمية الاتصالات في إذكاء الوعي وبناء القدرات وتقديم المشورة بشأن السياسات والاستراتيجيات لأعضاء الاتحاد. وساعد قطاع تنمية الاتصالات البلدان من خلال تنفيذ مبادرات

وأنشطة إقليمية مرتبطة بإمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مناطق إفريقيا والأمريكيتين والمنطقة العربية وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وغيرها، من خلال تقديم المساعدة المباشرة إلى البلدان، ووضع وتوفير المبادئ التوجيهية ذات الصلة، وتطوير وتنفيذ - تدريبات إلكترونية وجهاً لوجه، ومجموعات أدوات، وتقارير، وتيسير منصات العمل المشتركة مثل لجان الدراسات والمنتديات الإقليمية لتنمية المعرفة "قابلية النفاذ - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع" لتمكين أصحاب المصلحة من تبادل الممارسات الجيدة والمشاركة في تنفيذ أنشطة إمكانية النفاذ الرقمية الوطنية والإقليمية. وأخيراً، يدعم قطاع تنمية الاتصالات جهود الأعضاء في تعميم إمكانية النفاذ الرقمي لضمان المشاركة الكاملة والفعالة للجميع في الاقتصاد الرقمي من خلال تطوير وإتاحة سلسلة من الموارد المفيدة.

الخاتمة

يقدّر عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في العالم حوالي مليار شخص، أي ما يعادل نسبة 15 ٪ من السكان حسب تقديرات البنك الدولي. تبلغ نسبة الأشخاص الحاملين لإعاقة بالبلدان النامية حوالي 80 ٪ من المجموع العالمي، كما تؤكد تقديرات البنك الدولي أنّ عدد الأشخاص في سنّ العمل في العالم يبلغ حوالي 785 مليون ولكن أغلبهم لا يعملون. كما تؤكد الإحصائيات المتوفّرة أنّ ما يفوق 20 ٪ من النساء ذوات الإعاقة بالبلدان منخفضة الدخل يعملن مقابل 58 ٪ من الرجال ذوي الإعاقة، وهذا يعكس الوضع الاجتماعي الصعب الذي يعيشه الأشخاص الحاملون لإعاقة.

كما يبلغ متوسط معدل البطالة لدى الأشخاص ذوي الإعاقة 27,6 ٪، مقارنة بـ 6.0 ٪ للأشخاص غير ذوي الإعاقة.

أما في المجال الدراسي لا يتجاوز إتمام المرحلة الابتدائية للأطفال ذوي الإعاقة 48 ٪ (دراسة على أكثر من 70 دولة من

بينهم 4 دول عربية). وتؤكّد نفس الدراسة أنّ 3 من كل 10 أطفال ذوي الإعاقة لم يذهبوا الى المدرسة إطلاقا و6 من كل 10 أطفال ذوي الإعاقة يعرفون الكتابة والقراءة وثلثهم فقط يكملون المرحلة الثانوية.

من ناحية أخرى يبلغ معدل توظيف الأشخاص من ذوي الإعاقة قرابة 14 ٪ للنساء و34 ٪ للرجال بالمنطقة العربية.

وتبعا لهده البيانات والمؤشرات يمكن التأكيد أنّ الأشخاص ذوي الإعاقة في الدول العربية وفي العالم هم من أكثر الفئات الاجتماعية تعرضاً للتهميش والمخاطر، وكثيراً ما يواجهون صعوبات كبيرة في النفاذ إلى الخدمات بجميع أنواعها، وفي معظم الحالات، لا تتيسر للتلاميذ من ذوي الإعاقة سبل الوصول إلى المدارس والأماكن الملائمة للأطفال، ويفتقر المعلّمون إلى التدريب والمواد اللازمة لتلبية احتياجاتهم. وتؤدي المشاكل الكبرى التي يواجهها القطاع الصحي إلى حرمان الأشخاص ذوي الإعاقة من أبسط أنواع الرعاية الصحية الأساسية.

هذا وتُظهر التجارب أنه عند إزالة العوائق التي تحول دون إدراج وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة الكاملة في الحياة المجتمعية، فإن المجتمع يستفيد بأكمله، لذلك فإن الحواجز التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة تضر بالمجتمع ككل، لذا فإنّ توفير التسهيلات لهم أمر ضروري لتحقيق التقدم والتنمية للجميع. وتقر اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بأن وجود الحواجز هو مكون أساسي للعجز. "وإذ ندرك أن الإعاقة تشكِّل مفهوما لا يزال قيد التطور وأن الإعاقة تحدث بسبب التفاعل بين الأشخاص المصابين بعاهة، وأنّ الحواجز في المواقف والبيئات المحيطة تحول دون مشاركتهم مشاركة كاملة فعالة في مجتمعهم على قدم المساواة مع الآخرين، وجب تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش المستقل والمشاركة الكاملة في جميع جوانب الحياة والتنمية، وهذا أمر ممكن تحقيقه بتظافر جميع الجهود.

المراجع

- أنواع الدمج الموجه لذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية، آلياته ومتطلبات تطبيقه - يقرين حورية جميلة، بلعسلة فتيحة - مجلة سوسيولوجيا – الجزائر. 27/10/2021.
- الإعاقة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 – الاسكوا 2017
- الادماج المدرسي للأشخاص ذوي الإعاقة – الحملة العالمية للتعليم – handcap international – 2014.
- قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية – إحصائيات عمل الأشخاص ذوو الهمم – 2022.
- التعليم الشامل، أمل للأطفال ذوي الإعاقة – handcap international – 2021.
- تعليم الأطفال ذوي الإعاقة - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - 2021
- من أجل تعليم يشمل الأطفال ذوي الإعاقة - شارلوت ماكلين- نهابوكريستوفر توماس – البنك الدولي - 12 يونيو 2018.
- مواصفات النفاذ الرقمي للأشخاص ذوو إعاقة – الاتحاد الدولي للاتصالات – 2020-
- تطوير إمكانيات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المؤتمرات والاجتماعات التي تعقدها منظومة الأمم المتحدة - الأمم المتحدة • جنيف، 2018.
- دور الجامعات الحكومية في تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في المجتمع - فتحي المبروك عثمان - قسم الخدمة الاجتماعية كلية الآداب الجميل جامعة صبراتة - ديسمبر 2023.

- المشـــكلات الاجتماعيـــة لأســـر الأطفـــال متعـــددي الإعاقـــة ودور خدمـــة الفـــرد فـــي التعامـــل معهـــا - ســـمر خضـــري أبـــو زيـــد كليـــة الخدمة الاجتماعية – جامعة أسوان – 2020.
- الإعاقـــة: رهـــان الإدمـــاج المـــربح للجـــانبين - منظمـــة العمـــل الدولية – ديسمبر 2016.
- سياســـــة واســـــتراتيجية دمـــــج ذوي الإعاقـــــة 2022 – 2030 – منظمة اليونيسف – ديسمبر 2022.
- اســـتراتيجية الأمـــم المتحـــدة لإدمـــاج الأشـــخاص ذوي الإعاقـــة – منظمة الأمم المتحدة – 2018.
- تعزيـــز إدمـــاج الأشـــخاص ذوي الإعاقـــة لتحقيـــق أهـــداف التنميـــة المستدامة - منظمة الأمم المتحدة – 8 ديسمبر 2022.
- إدمـــــاج الأشـــــخاص ذوي الإعاقـــــة - بنـــــك التنميـــــة للبلـــــدان الأمريكية – 2020.

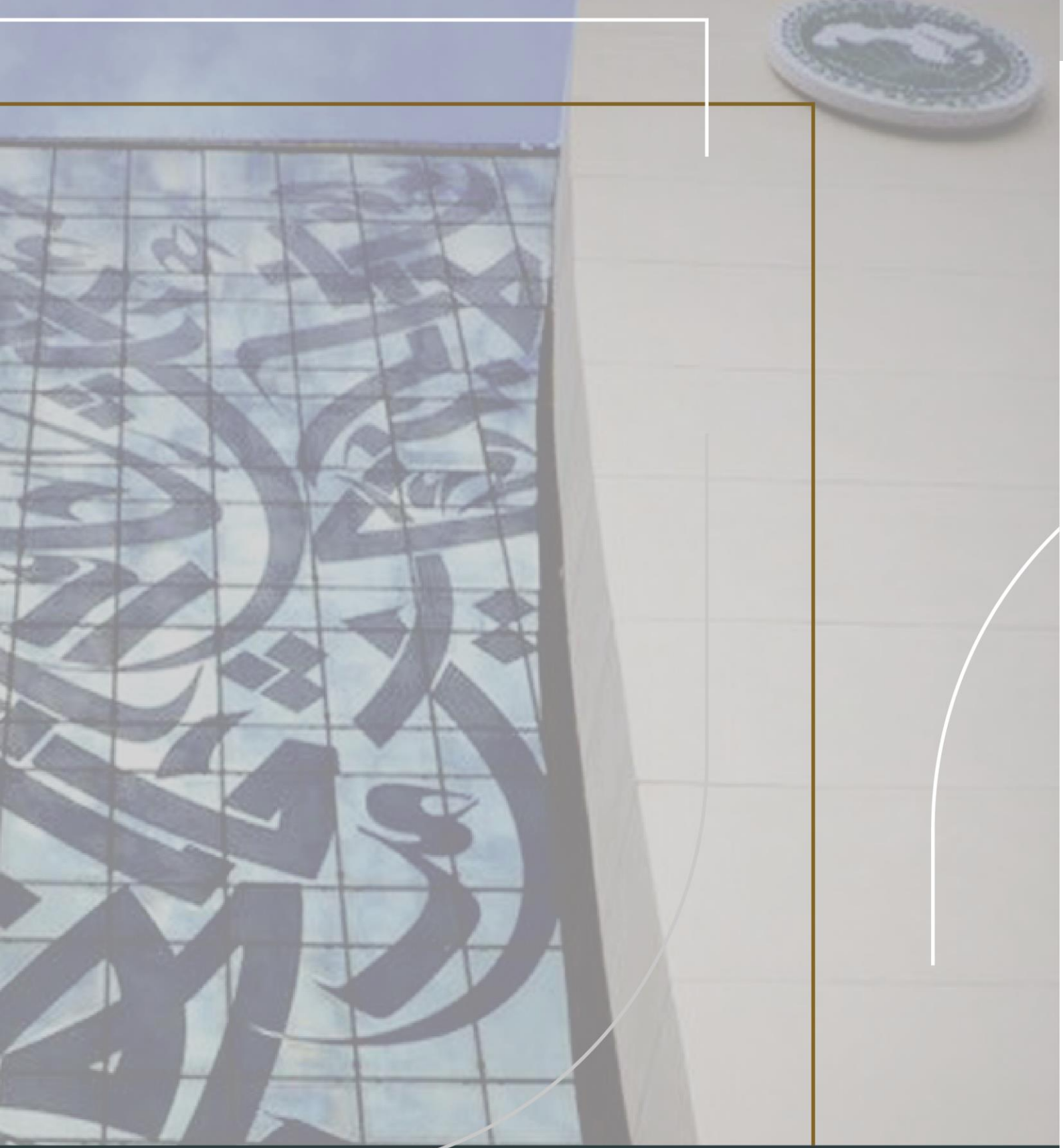

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

شارع محمد علي عقيد ـ المركز العمراني الشمالي

ص.ب 1120 ـ حي الخضراء 1003 ـ الجمهورية التونسية

الهاتف:900 013 70(216+)-الفاكس:668 948 71(216+)

العنوان الالكتروني:alecso@alecso.org.tn

الانترنات:www.alecso.org